



**المشترك
يجهض الحوار**

ناصر محمد العطار *

■ رغم الأصوات والصرخات المنذرة بالأخطار التي تهدد العالم بأسره وبلد الإيمان والحكمة باعتباره بات وأصبح هدفاً للأشراش ومسرحاً لجرائمتهم وفتنتهم ومؤامراتهم.. ومع كل ذلك تبدو الصورة قائمة جراً تصرفات نافذتي أحزاب اللقاء المشترك والذين لم تصح ضمائرهم حتى اللحظة وما زالوا في غمرتهم متجاهلين وربما قاصدين لأفعالهم في حمل معاوهم والترصص بالوطن حتى يقع فريسة للفراغ الدستوري وسلب الشعب حقه في تسيير شؤونه بنفسه ليحكمه أصحاب المشاريع والولايات الضيقة، ولأن أبناء شعبنا يدركون خطورة الموقف ويلمسون المعاناة ويعون أن الفتنة والنشر يسير تحت مسرحيات وحلقات الحوارات السقسقات للقضايا ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.. ولا نجد من يد في سبيل أداء فرض العين للدفاع عن الوطن ومكاسبه مبدئين بالبن والحسن استجابة لأوامر الله ونبي البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم لدعوة نافذتي المشترك أن يرحموا الطفل والأم والشيخ الذين تسلب أوقاتهم ويقتل أرباب عيشتهم وأن ينظروا لمستقبل أكثر من عشرة ملايين طالب وطالبة وكافة أبناء الشعب.. فيفتكوا عن افتعال الأزمات.. وأن لا يفوتوا بعد اليوم ساحة في سبيل نجدة الوطن وتمكين الشعب من التحرر من مشاريع الوصاية وممارسة حقوقه الدستورية.

إن الشعب عرف حقيقة أسباب ومسببات ما حدث ويحدث له من قبل المشترك ومن ذلك:

– ان المشترك هو المنسحب في إجهاض الحوار على مدى عام ونصف تم خلالها تلبية كافة مطالبهم واستيعاب الـ ٣٦ توصية الصادرة عن اللجنة الأوروپية حول الانتخابات البرلمانية والمحلية ٢٠٠٦م وما أضيف إليها وفقاً للتقرير المعدة سلفاً ومنها التوصية التي تضمنت إلغاء حق التصويت في الانتخابات الرئاسية في إطار الدائرة الواحدة للوطن، وأن كان مكتوفاً دستورياً وقانونياً وفي جميع بلدان العالم الديمقراطي والتي تجيز الاقتراع من على ظهر السفن أيضاً وجدت في البحار والمحيطات.. ثم ألم يكن من ظهر علناً ومن على قبة البرلمان هم نافذو المشترك وتحديداً في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م يوم تكثرت تهماتهم بتقديم مرشحين لعضوية اللجنة العليا للانتخابات إلى مجلس النواب لإعادة تشكيلها بعد توقف عملها لأكثر من ستة أشهر...؟

تلك إجهاض المشترك لمشروع التعديلات على قانون الانتخابات التي صيغت وصوت عليها مادة مادة.. – ألم يكن مخاض الحوارات والتنازلات ولو التنازلات القديمة من المؤتمر تجاوزت اتفاق ٢٣ فبراير ٢٠٠٩م..؟

ونجد أن البند الثاني من الاتفاق قد خصص وبنص صريح إعادة طرح التعديلات على قانون الانتخابات إلى مجلس النواب لإقراره، يلي ذلك ما تضمنه البند الثالث من إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً للقانون، وأنه إلى اليوم لم يتم ولو بنسبة ١٪ للسير بهما نحو التطبيق والقصص منها هو إبطال أعمال اللجنة العليا للانتخابات في إجراء مراجعة وتعديل جدول الناخبين ٢٠٠٨م والتي تمت وفقاً للدستور والقانون ومن قبل لجان شكلت من التربويين، وبالمثل ما يتعلق بتعديلات قانون الانتخابات وكل هذه الممارسات هدفها إعاقة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها أبريل ٢٠١١م والوصول بالبلاد إلى فراغ دستوري ومؤسسي، وحشد وتضليل الرأي العام الداخلي والخارجي للوقوف بصفتهم في سبيل إعاقة الانتخابات.

ادعاء المشترك بعدم استيعاب توصيات اللجنة الأوروپية.. ادعاء كاذب في حين أنهم المنتسبون الرئيسيون دون غيرهم ولأكثر من مرة.. أما القضية الثالثة وذلك ما تضمنه البند الأول من اتفاق فبراير ٢٠٠٨م والمتعلق بالتعديلات الدستورية بهدف تطوير النظام السياسي والانتخابي فقد قصد المشترك منه ما يكمل بحسبان حق الشياطين، حيث تحولت العبارة المطالبة التي صيغت بـ «تطبيق الأجواء لتصبح شجراً يهدد ويقضي على جميع مكاسب الوطن ويعيد إلى الأزمات الغائبة» إلى «إعلان عودة الاستبداد والإذعان لإستعمار الشبكات والتمزق فكرياً وهوية وأرضاً، وعودة المشاريع والولايات الضيقة السلافية والمناطقية والمهنية، ومن خلال هذه العبارة أوقدت نيران فن التمرد في صعدة لتعلن الحرب السادسة ويلاتها ومن خلالها اشعلت نيران الحزبية وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة في بعض المناطق تحت التزعة الشيطانية الخنوصية على ذراع قضاي ليس لها أساس.

وهذا تمكن نافذو المشترك من فرض شروطهم على الدولة حتى أخلى سبيل الحزبين بدعوى عودتهم للحوار.. وفي الأخير مطالبة أحزاب المشترك بتأجيل الانتخابات ورفض مبادرة فخامة رئيس الجمهورية للمشارك بتشكيل حكومة وطنية من المؤتمر وأحزاب المشترك في «قسمة صيزي»، ذلك قبل الانتخابات النيابية ٢٠١١م وبعدها بعض النظر عن خيار الشعب ولكن يمتحن ثقته في صناديق الاقتراع وأن كان هذا هدفاً جميلاً للرئيس القائد للثقات وتوجيه الجهود للتصدي للخطر الخارجي إلا أن تلك الجهود للأسف لم تلق قبولا من نافذتي المشترك.. فالعالم بأسره ومنذ فجر أول يوم للديمقراطية جعل خياره لحل قضاياهم تقدم المعارضة بطلب الدعوة للانتخابات مبكرة لا المطالبة بتأجيلها كما تسعى أحزاب المشترك لذلك بما يجعل من صوت الشعب مقصد كل الأحزاب وأساساً لتتمتيعه في السلطة النيابية.. والأشد غرابة وعجبا أن ترفض أحزاب المشترك هذه المبادرة أيضاً.

ترى ما سيكون الآتي من عوان الشر بعد أن رفضوا الوصول للسلطة بالتقاسم...؟

* رئيس دائرة الشؤون القانونية

الانتخابات حق دستوري للشعب.. وليست هبة من الأحزاب

قيادات حزبية لـ «الميثاق»:

صانها ولا ينبغي التراجع عنه، ونثبه الى عامل الوقت الذي أصبح قصيراً ويوجب البدء الفوري للتحضير لهذا الاستحقاق الشعبي.. مؤكداً أن التجارب السابقة مع أحزاب المشترك اثبتت أنه بماطّل يُسوّف بحجج غير واقعية للتهرب من الانتخابات وإيصال البلد إلى فراغ دستوري ليعيث بعد ذلك فساداً في الأرض وتكتيلاً بالحزب والتسل.. وقال الشرعي: ما زال الباب مفتوحاً أمام المشترك سواء المشاركة في الإعداد والتهيئة للانتخابات أو للحوار حول أي أمور خلافية، باعتبار الحوار خياراً مطروحاً في كل الأحوال قبل أو بعد الانتخابات.

مضيفاً: أن تهرب المشترك من الانتخابات ناتج من ادراكه بأنه سوف يخرج بخفي حنين ولم يرض غروره السياسي الذي يفوق شعبيته التي تضاعفت بسبب مساندته للحراك الانفصالي والتمرد الحوثي واعمال التطع والقتل بالهوية، الأمر الذي يتوجب على قواعده إعادة النظر في هذا المنزلق الذي أدخل المشترك نفسه فيه ويريد جرحه البلد إليه، تحت قاعدة «أنا وبدي الطوفان».. داعياً قواعد المشترك الانتصار للنهج الديمقراطي عدم السماح لأهواء شخصية باغتيال تجربة شعبنا الديمقراطي وسلب إرادته الحرة.

عين الصواب

من جانبه يقول الدكتور صالح محمد العزبي -رئيس الدائرة السياسية بحزب جبهة التحرير: الانتخابات حق للشعب لا يجب التفریط به أو تأجيله بأية حجة.. وإذا كانت الأحزاب تحترم إرادة الشعب فما عليها إلا المضي نحو الانتخابات مهما كانت النتائج مخيبة للأمل لهذا الحزب أو ذاك فهذه هي قواعد اللعبة السياسية. وأضاف: لقد قبل الشعب عملية التمديد على مضض لعامين.. وإذا أصرت الأحزاب على تمديد آخر فإن البرلمان سيفقد شرعيته القانونية والدستورية ويصبح اعضاؤه عبارة عن موظفين لدى الأحزاب وليسوا ممثلين للشعب.. مشيراً إلى أن السير نحو الانتخابات عين الصواب وهو حق دستوري وشعبي لا يحق للأحزاب التفریط به وإلا اعتبرت الأحزاب هي التي اغتالت الديمقراطية وصارت حق الشعب باختيار ممثليه.

وأكد حزب جبهة التحرير أنه سوف يدخل الانتخابات منافساً للمؤتمر الشعبي العام وبقية الأحزاب وليس تحديف.

وحذر من أي تمديد للبرلمان لأن ذلك يعد غلطة قاتلة ستدخل البلد في نفق مظلم يدمر كل شيء وأولها الأحزاب نفسها التي ستصبح في حكم الخنوص ناهيك عن الدخول في نزاع دستوري وما سيرتب عليه من مشاكل لا حصر لها.

ليس هبة

إلى ذلك يقول شوقي زيد -الأمين العام المساعد لحزب الوحدة الشعبية: إجراء الانتخابات في موعدها قانوني ودستوري وليس هبة من هذا الطرف أو ذاك، ومن يتراجع عن خوض هذا الاستحقاق إنما يتراجع عن النهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة.

ولفتا إلى أن تأجيلها والتمديد للبرلمان الحالي التناف على الدستور وانقلاب على الديمقراطية وإرادة الشعب الذي من حقه التمسك بإجراء الانتخابات في موعدها.. وأكد أن حزب الوحدة والشرف الصحي للمناطق الريفية بمشاركة بمرشحين في العديد من الدوائر الانتخابية منوهاً إلى أن التحالف مع المؤتمر لا يعني أن نضج جزءاً منه.

داعياً كافة أعضاء الحزب والمواطنين للانخراط مع القيادة السياسية في انجاح الانتخابات في الموعد المحدد مهما غرد البعض خارج السرب.

أكدت عدد من القيادات الحزبية في أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد. وقالوا إنها استحقاق شعبي ودستوري لا يجب التفریط فيه، معتبرين التأجيل الذي تدعو إليه أحزاب المشترك انتهاكاً للدستور وإلغاء الحق الديمقراطي والتنافاً على حق الشعب في اختيار ممثليه في البرلمان..

لافتين إلى أن التأجيل سوف يدخل البلد في فراغ دستوري وسيترتب على ذلك صراعات، الجميع في غدي عنها.

عارف الشرعي



المشيوهة والمشاكل القبلية التي تحاول تلك الأحزاب إثارتها في الجوف هذه الأيام إنما هي جزء من سيناريو خطر أعد خارج الوطن لتزقيته عبر زج القبيلة في صراعات مع الدولة إلى جانب دعمهم للحراك الانفصالي والتمرد الحوثي والقاعدة.. ممثلاً موقف الشيخ الشائف الذي دعا قبائل بكيل وحظهم على ردع الخارجين على النظام والقانون وحماية الاستحقاق الديمقراطي المزمع إجراؤه في ٢٧ أبريل المقبل.



عضو قيادة حزب البعث: على الأحزاب تغليب مصلحة الوطن على ما عداها

الأمين العام المساعد للتنظيم البعثي: المشترك يهرب من الانتخابات خوفاً من تكرار الهزيمة

أمين عام اتحاد القوى الشعبية: مساندة المشترك للإرهاب أفقدته شعبيته!!

رئيس الدائرة السياسية لحزب التحرير: الانتخابات حق للشعب لا يجب التفریط بها

الأمين العام المساعد للوحدة الشعبية: تأجيل الانتخابات انقلاب على الديمقراطية

دورتان في مكافحة الفساد وإدارة مياه الريف بلحج

الميزة. منوهاً إلى أنه سيتم مناقشة الحلول لأهم المشاكل ودور الشباب في مكافحة الفساد. من جانب آخر بدأت السبت بحفلة لحدج الدورة التوعيفية للتدريب لجمعية الحدج مستخدمي مياه الشرب الريفية في المجال المالي والمحاسبي والتي ينظمها مشروع المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية بمشاركة (١٨) محاسباً من مديريات حبيل الجبر والمقاطرة ويهر والمضاربة ورأس العارة يلتقون خلالها محاضرات حول تحليل الوضع الراهن للمشاريع والمشاركة والتخطيط المالي وكيفية إعداد الموازنة لذلك.

لحج - «الميثاق» - وحيد الشاطري ■ تحتّم -غداً- بحفلة لحدج الدورة التدريبية الخاصة بتدريب مجموعات الاستماع في مجال الشفافية ومكافحة الفساد. وقال الأخ مراد الحوشي منسق الدورة التي تعقد بالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد: إن خمسين شاباً وشابة سيتعرفون خلال أربعة أيام على عدد من المواضيع حول التعريف بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من حيث التكوين وعدد الأعضاء ونوع القضايا المجرمة والفساد وأساليب مكافحته والعمل الطوعي والشخصية

موقع «الأسرة والتنمية» على شبكة الانترنت

■ تزامناً مع احتفائها بإطفاء الشمعة السابعة من عمرها الحافل بالعباءة الإعلامية أطلقت مجلة «الأسرة والتنمية» لقرائها وجمهورها في كل مكان موقعها الإلكتروني الجديد على شبكة الانترنت، بعد ادخال تغييرات وتطويرات جذرية عليه تمكن زائريه من تصفحه ببسر وسهولة.. تمنياتنا للمجلة التوفيق والنجاح وعلى رأسهم رئيس التحرير الزميل عماد السقا. □

رئيس نقابة المهن الطبية يدعو المنظمات المدنية لمحاربة الإرهاب

■ أكد الدكتور حسين السراجي -رئيس المكتب التنفيذي للنقابة العامة للمهن الطبية الفتية- المقابلة على الدور الكبير الذي تضطلع به النقابات المهنية والعلمية في التصدي للأعمال الإرهابية والتخريبية التي تستهدف المجتمع المدني «أمته وسلامته واقتصاده ووحديته وعقيدته».

وقال: لاشك بأن المسؤولية الوطنية تتطلب أن يعمل الجميع من أبناء هذا الوطن على دحر الإرهابيين وكشفهم وتعريفهم في الداخل والخارج.. والتأكيد للعالم بأن اليمن بلد الحضارة والحكمة والتسامح والخير والأمن والسلام. □